مناطق محددة ذات كثافة سكانية في [الضفة الغربية] وغزة، تنسحب القوات الاسرائيلية منها بعد تحقيق السلام. ان المشكلة الفلسطينية لا يمكنها أن تجد حلاً لها في دولة منفصلة، بدون أراضي الاردن وسكانه. واسرائيل تعارض انشاء دولة فلسطينية اخرى في المنطقة الضيقة الواقعة بينها وبين الاردن، لأنها ستشكل مصدر خطر واعتداء، وتؤدي إلى تخليد النزاع بدلاً من حله» (البند ١١ من البرنامج).

ووفقا للمفهوم الجديد لهذه «التسوية الاقليمية»، يرفع حزب العمل «الثمن» الذي كان على استعداد لدفعه في السابق ويقدم «تنازلات» جديدة، وذلك كما يبدو، لاغراء الاردن وحمله على الموافقة على التسوية المقترحة والتعاون لتنفيذها، بعد أن أحجم في السابق عن قبول الاقتراحات الاسرائيلية في هذا الصدد. ولذلك يبدو الحزب أكثر «كرما» مما كان عليه في السابق، ويعلن استعداده الآن، للموافقة على اعادة معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً المأهولة منها، إلى سيادة الدولة الاردنية – الفلسطينية (وليس إلى الاردن)، التي تضم الاردن والمناطق المأهولة التي ستعاد من الضفة والقطاع، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منها. كما ستُرسم حدود دائمة بين المناطق التي ستعاد، وبين اسرائيل، تكون حدود السلم الدائم بين الدولة الاردنية – الفلسطينية وبين اسرائيل، من خلال اعتراف متبادل فيما بينهما. وستكون منطقة الدولة الاردنية – الفلسطينية، الواقعة غربي نهر الاردن، مجردة من السلاح.

أما «التنازلات» الجديدة، التي يقدمها حزب العمل في برنامجه الجديد، فتكمن في النقاط التالية:

□ يظهر من الحل المقترح أن الحزب قد حسم أمره، بالنسبة لقطاع غزة، فقرر اعادته إلى الدولة الاردنية – الفلسطينية المقترحة، بواسطة الحاقه بالضفة الغربية . وكانت بعض الدوائر في الحزب، حتى فترة قصيرة، تقترح ايجاد حل منفرد بالنسبة للقطاع، من خلال التعاون مع مصر. ولكن يبدو أن السادات قد أوضح لزعماء حزب العمل، خلال اتصالاتهم به أو زياراتهم له، أنه ليس معنيا بتحمل أية مسؤولية تجاه القطاع. ولهذا قرر الحزب بوضوح، الاتجاه لربط مصير القطاع بالضفة.

□ يتمُّ الحل الجديد المقترح عن امكانية اعادة معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. والأجزاء التي استثنيت، كما تم تحديدها، هي مناطق الاستيطان اليهودي في غور الاردن و«غوش عتسيون» بين الخليل والقدس و«صحراء يهودا» بمحاذاة الأغوار وجنوب قطاع غزة. ورغم استثناء الحزب لهذه المناطق من تلك التي ستعاد إلى الدولة الاردنية – الفلسطينية، فإنه لا يطالب صراحة، من ناحية ثانية، بضم تلك المناطق إلى اسرائيل. وما يقترحه هو اعتبارها «مناطق أمنية»، وربما يعني هذا التعبير ابقاء السيادة على تلك المناطق معلقة، أو اخضاعها لسيادة مشتركة بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية، شرط «ضمان استمرار الاستيطان» اليهودي فيها. أما المستوطنات الواقعة في المناطق العربية الاخرى، التي سينسحب الجيش الاسرائيلي منها، بما في ذلك